Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

تقرير

عملية اختطاف جديدة في عدن تختبر إرادة السلطات في التعامل مع ملف الاختفاء القسري

أغسطس 2024

حول برنامج الادلة الاستقصائية لحقوق الانسان الموسع في اليمن:

يهدف برنامج الادلة الاستقصائية لحقوق الانسان الموسع في اليمن إلى زيادة الاعتراف بحقوق الإنسان وحمايتها في اليمن عن طريق تمكين المجتمع المدني اليمني من مناصرة العدالة والمساءلة من خلال توثيق حقوق الإنسان ونقل الأخبار وجهود المناصرة. يعمل هذا البرنامج على أن يقوم بشكل منهجي بتوثيق الأدلة، التي تم الحصول عليها من مجموعة متنوعة من المصادر، والاحتفاظ بها وتأكيدها وتحليلها وإعداد تقارير عنها، حيث تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها جميع الأطراف المتورطة في الصراع اليمني. تم تلخيص نتائج هذا التحليل وعرضها في مجموعة من التقارير التحقيقية التي تركز على حوادث محددة لانتهاكات حقوق الإنسان. كما يدعم هذا البرنامج الجهود التي يبذلها شركاء منظمات المجتمع المدني اليمنية للقيام بالمناصرة الاستراتيجية والتوعية المجتمعية والتدخل من أجل إشراك الضحايا والناجين على الصعيد المحلي والدولي.

حول تحالف ميثاق العدالة لليمن:

ميثاق العدالة لليمن هو عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق جميع الشعب اليمني خصوصًا الفئات الضعيفة والمهمَّشة بدرجة أكبر. يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي أُبتليت بها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف. يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لأعضائه من خلال التعاون إنهاء الإفلات من العقوبة وتقديم الدعم المهمّ وتعويض الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلامًا وعدلاً وازدهارًا لليمن.

ملاحظة شكر:

يشكر تحالف ميثاق العدالة لليمن منظمة سام للحقوق والحريات (سام) الشريكة له على عملهما في توثيق الانتهاكات الواردة في هذا التقرير.

مقدّمة

لقد وثّقت منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام وآليات الأمم المتحدة حالات الاختفاء القسري في عدن على نطاق واسع.[1] منذ عام 2015، قامت القوات المحلية المدعومة من الإمارات العربية المتحدة والتابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي باحتجاز وإخفاء وتعذيب المواطنين بسبب الاشتباه في معارضتهم للسلطات المحلية أو الاشتباه في صلتهم بجماعات إرهابية أو لأسباب تعسفية أخرى. وقد استهدفت هذه القوات مجموعة متنوعة من الضحايا، بما في ذلك الصحفيون والناشطون وأعضاء حزب الإصلاح والجنود الذين ساعدوا في طرد الحوثيين من عدن في عام 2015. لا تتوفر تقديرات شاملة عن عدد المختفين قسراً. لكن وثّقت رابطة أمهات المختطفين 112 حالة في عدن في الفترة من 2018-2022، بينما وثّقت منظمة سام 46 حالة في الفترة من 2015-2021.[2] وتعكس هذه الأرقام فقط تلك الحالات التي تمكنت المنظمات من توثيقها، مما يعني أنها تمثل جزء صغير من مشكلة أكبر. وعشرات من الأشخاص الذين اختفوا في سجون جنوب اليمن لم يظهروا مجددا.

سلّطت حادثة اختطاف المُقَدَّم علي عشال الجعدني في 2 يونيو 2024 الضوء على ملف الاختفاء القســري. وقد طالب أقارب المختفين والمجموعات القبلية والمدنية الســلطات بعدن بالكشــف عن المواطنين الذين اختفوا فجأة أثناء الحرب مثل علي عشـال .[3] أجبر الدعم القبلي والشـعبي لعشال السلطات المحلية على الاسـتجابة: في مؤتمر صـحفي عُقد في الأول من أغسـطس، أعلن مدير شـرطة عدن عن صـدور أوامر اعتقال على ذمة القضية لقائد قوات مكافحة الإرهاب يسران المقطري ونائبه وخمســة آخرين من قوات الأمن المحلية .[4] قبل اختطاف عشــال، كان المقطري وقوات مكافحة الإرهاب التابعة له متورطين في العديد من حالات الاختفاء القسري والاغتيالات السياسية الأخرى في عدن.[5]

لكن السـلطات حاولت أيضًـا قمع الحركة الاحتجاجية لمناصـرة عشـال وغيره من ضحايا الاختفاء القسري.[6] حيث منعت مرور السيارات على طول طريق الاحتجاج المخطط له في 3 أغســطس واعتقلت المنظمين وأقارب المختفين قســريًا الذين شاركوا في المسيرة. [7]

رامز الكمراني هو أحد الذين أُعتقلوا على خلفية حركة عشــال الاحتجاجية، حيث اعتقلته قوات تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي عند نقطة أمنية في مديرية التواهي في 23 يوليو. اختفى الكمراني منذ اعتقاله - مثل عشــال وعدد لا يحصــى من الأشـخاص الذين سـبقوه - ولم تحصـل أسـرته على أي معلومات عن مكان احتجازه أو حالته. ونظراً لتوقيت وظروف اختفاء الكمراني، فإن قضـيته تمثل اختباراً لمدى اسـتعداد السلطات المحلية للتعامل مع ملف الاختفاء القسري في أعقاب قضـية علي عشال.

يســتند هذا التقرير إلى مقابلة أجرتها منظمة ســام للحقوق والحريات مع أحد أفراد عائلة الكمراني الذي طلب عدم الكشــف عن هويته، بالإضــافة إلى مراجعة المواد مفتوحة المصدر.

في الأعلى: مدير شرطة عدن مطهر الشعيبي في مؤتمر صحفي بتاريخ 1 أغسطس حول تطورات قضـية علي عشـال. في الأسـفل: رابطة أمهات المختطفين تنظم وقفة احتجاجية في 11 يوليو في عدن للمطالبة بالحصـــول على معلومات عن ذويهم المختفين.
المصادر: قناة عدن المستقلة عبر يوتيوب، ورابطة أمهات المختطفين

ملخص الحادث

رامز الكمراني في صورة غير مؤرخة.
المصدر: وكالة الأنباء اليمنية

أعتقل رامز الكمراني عند نقطة أمنية في منطقة جحيف في عدن عند مدخل مديرية التواهي فجر يوم 23 يوليو 2024، بينما كان متوجهًا لزيارة عمه في التواهي برفقة ابنه. ويعتقد أفراد عائلته أن أحمد حسن المرهبي، رئيس الدائرة الأمنية في المجلس الانتقالي، هو المسؤول عن هذه النقطة الأمنية. تشير التقارير الإعلامية إلى أن عناصر الحماية الرئاسية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي اعتقلت الكمراني. [8] بالفعل، قال أحد أفراد الأسرة الذي تحدث إلى منظمة سام إنه بعد اعتقال الكمراني اتصل أقاربه بهاتفه، وأبلغهم الرجل الذي رد على الهاتف أن الكمراني أُقتيد إلى معسكر تحت سيطرة قوات الحماية الرئاسية. منذ اعتقال الكمراني اتصلت أسرته بمختلف الأجهزة الأمنية في عدن، لكنها لم تحصل على أي معلومات عنه، وهم غير متأكدين من مكان احتجازه حاليًا. ولم يتمكنوا من التحدث معه أو زيارته.

من هو رامز الكمراني ولماذا أُعتقل؟

رامز الكمراني هو نقيب في لواء العمالقة المدعوم من الإمارات العربية المتحدة في المخا بمحافظة تعز على الساحل الغربي لليمن. وهو في الأصل من المعلا في عدن.

وقد أشارت تقارير إعلامية إلى أنه أُعتقل لأنه ساعد في تنظيم الاحتجاجات لمناصرة المُقَدَّم علي عشال. [9]وقال أحد أفراد الأسرة الذي تحدث إلى منظمة سام إنه قبل عدة أيام من اعتقال الكمراني، قام شخص ما بتقديم بلاغ كيدي بأنه المحرض للخروج في مليونية عشال المخطط لها في 3 أغسطس. ثم ذهب الكمراني إلى شرطة المعلا وإدارة البحث الجنائي حيث أدلى بأقواله بشأن هذه الاتهامات وتم الإفراج عنه – لكن تم اعتقاله بعد ذلك بعدة أيام.

هذه ليست المرة الأولى التي تعتقل فيها الأجهزة الأمنية الكمراني. في عام 2019، داهمت قوات مكافحة الإرهاب منزله في المعلا حيث زعمت أنها ضبطت أسلحة ومتفجرات مصدرها قطر وكانت معدة للاستخدام في هجمات الاغتيال. [10] وردّ الكمراني على هذه الاتهامات في مقطع فيديو قائلاً إن جيرانه شاهدوا قوات مكافحة الإرهاب وهي تجلب الأسلحة والمتفجرات إلى منزله المهجور لتلفق التهم له. [11]

وقال الكمراني إنه استُهدف لأنه دافع عن قضية رأفت دنبع، الشاهد الرئيسي على واقعة اغتصاب طفل في المعلا في عام 2018 من قبل أفراد الشرطة المحلية. بعد ذلك قُتل دنبع بالرصاص أمام منزله أثناء مداهمة قوات مكافحة الإرهاب.[1] طالب الكمراني بتقديم رئيس فريق مكافحة الإرهاب الذي نفذ المداهمة إلى العدالة، وكان من بين العديد من سكان المعلا الذين أعربوا عن تضامنهم مع عائلة دنبع. من المحتمل أن يكون خلاف الكمراني السابق مع قوات الأمن المحلية قد لعب دورًا في مأزقه الحالي.

[1] حظيت قضية الطفل المعلا باهتمام عام واسع النطاق وشابتها مخالفات. وأفادت تقارير أن الشرطة قامت بحذف فيديو الاغتصاب من ملف الأدلة قبل تسليمه للنيابة، كما أن الشاهد الرئيسي دنبع قُتل على يد قوات مكافحة الإرهاب. وذكر موقع المصدر أونلاين في ذلك الوقت، نقلاً عن مصدر اشترط عدم كشف هويته، أن أحد مرتكبي جريمة الاغتصاب استعان بأحد أقاربه في قوات مكافحة الإرهاب للتخطيط للمداهمة التي قتلت دنبع، بعد أن فشل في إقناعه بعدم الإدلاء بشهادته في المحكمة.

أمثلة لحالات الاختفاء القسري في عدن

فيما يلي بعض حالات الاختفاء القسري البارزة التي ارتكبتها القوات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي في عدن أثناء فترة الحرب. ورغم أنها ليست قائمة شاملة، إلا أنها تسلّط الضوء على تكرار هذه الانتهاكات.

فبراير 2016

محمد العلواني. اختطفه من الشـــارع رجال ملثمون ينتمون إلى أجهزة الأمن المحلية. في البداية علمت عائلته أنه كان محتجزاً في قسم البحث الجنائي ، لكنه اختفى بعد ذلك. توفيت والدته (في الصورة إلى اليسار) بعد أن يئست من العثور على ابنها.

أبريل ويوليو 2016

محمد وصالح سعيد القميشي. ألقي القبض على محمد من منزله من قبل قوات تدعي أنها تعمل بأوامر من شـــلال شـــايع، بينما ألقي القبض على صـــالح من مطعمه من قبل قوات المجلس الانتقالي الجنوبي. في البداية احتجز الأخوان في سـجن المنصـورة، وفي سـبتمبر 2016 اختفيا ولم يُسـمع عنهما منذ ذلك الحين. أخبر شـــلال شـــايع والدهما أنهما نُقلا إلى عهدة التحالف العربي.

يوليو 2016

حاتم العولقي. اعتقلته مجموعة من الرجال يرتدون ملابس عسكرية في منزل أحد أقاربه خلال شـــهر رمضـــان. عندما أعتقل حاتم، كان يعمل سائق باص نقل، وكان قد تزوج قبل شهرين من اعتقاله. ووفقًا لشهادات سجناء في سجن بئر أحمد استمعت اليها عائلة حاتم، فقد احتجز حاتم في سجن بئر أحمد لبعض الوقت لكنه اختفى منذ ذلك الحين.

يونيو 2017

حذيفة عمر مبارك. اعتقلته قوات مكافحة الإرهاب الموالية ليســـران المقطري في منزله. حذيفة هو داعية سلفي ومقاتل سابق ساعد في صد هجوم الحوثيين على عدن، وهو نجل إمام مســجد. بعد اعتقاله قام أفراد أسـرته بزيارة شـرطة عدن التي أخبرتهم أنه سـيتم الإفراج عن حذيفة لأنه لم يكن مشتبهاً به في ارتكاب جريمة، لكنه أُختفي بعد ذلك.

يناير 2018

زكريا قاســـم. اختطفه ملثمين يعتقد أنهم من قوات أمن عدن أثناء ذهابه لصلاة الفجر. كان زكريا مدرسًا يعمل مديرًا تنفيذيًا لجمعية اقرأ التنموية. وكان أيضًا مسؤولاً حكوميًا محليًا وعضوًا في حزب الإصلاح. بعد ست ســـنوات ونصـــف من اختفائه لا تملك عائلته أي معلومات عن مكان احتجازه أو حالته.

يونيو 2018

بهيج عبيد زيد. اختطف من قبل أربعة مسلحين ملثمين. كان بهيج ممثل الحي المحلي (عاقل) في منطقة دار سـعد في عدن. في نفس العام الذي أُختطف فيه، أخبر سـجين سـابق في سـجن التحالف في عدن عائلته أن بهيج كان محتجزاً هناك أيضـــاً، لكن منذ ذلك الحين لم تحصـــل عائلته على أي معلومات إضافية.

نوفمبر 2020

الشيخ عبد القادر الشيباني. اختطف في عدن بينما كان في طريقه لتلقي العلاج في مصـــر من قبل مجموعة من الملثمين الذين يرتدون ملابس مدنية. عندما أُعتقل الشـيباني، كان يسـتخدم كرسـياً متحركاً ويعاني من كســـر في الورك وورم في الدمـاغ. اختفى ثم أُفرج عنـه في ظروف غامضة في أغسطس 2021. وتوفي بعد ذلك بوقت قصير.

قد تكون خلفية الكمراني العسكرية والسياسية سببًا أيضًا في اختفائه. في عام 2015 كان قائد مقاومة في المعلا لصـد هجوم الحوثيين على عدن. [12] وتؤكد بعض التقاريرانتماء الكمراني الى حزب الإصلاح اليمني كأحد أعضائة.[13]وقد اســـتهدفت القوات المحلية المدعومة من الإمارات خلال الحرب المقاتلين السابقين المناهضين للحوثيين في مقاومة عدن وكذلك أعضاء حزب الإصلاح مرارًا وتكرارًا عن طريق إخفاءهم قسريًا واغتيالهم. [14]

التحليل القانوني

القانون الدولي

يُعتبر المجلس الانتقالي الجنوبي، بصـفته السـلطة الفعلية التي تقوم بالوظائف الحكومية في عدن، مُلزم بالمعايير الدولية لحقوق الإنســـان.[15] كما أنه مُلزم باحترام المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف. [16] وفي بيان صحفي صدر في ديسـمبر 2019، قال المجلس الانتقالي الجنوبي إن "حماية المدنيين وضـمان حقوق الإنسـان أمر أسـاسـي ضـمن جهود المجلس الانتقالي الجنوبي." [17] لدى هيئة رئاســة المجلس الانتقالي دائرة مخصــصــة للشــؤون القانونية وحقوق الإنســـان، حيث تقوم هذه الدائرة بتدريب قوات الأمن المحلية في مجال حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني الدولي.[18]

ينطبق على احتجاز الكمراني تعريف الاختفاء القســـري كما حددته الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشـخاص من الاختفاء القسـري: يبدو أنه أعتقل من قبل موظفي الدولة، أو أشـخاص أو مجموعات من الأفراد يتصـرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، بعدها تم إخفاء مصـــيره ومكان احتجازه، مما يجعله خارج نطاق حماية القانون. اليمن ليس طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشـخاص من الاختفاء القسـري، لكنه صـادق على الاتفاقية الدولية الخاصـة بالحقوق المدنية والسـياسـية. وهذا يُلزم اليمن بعدم إخفاء مواطنيه قسـريًا حيث ينتهك ذلك مجموعة من الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والســـيـاســـيـة.[19] ينتهك الاختفاء القســـري للأشـخاص الذين لا يشـاركون في الأعمال العدائية شـرط المعاملة الإنسـانية المنصـوص عليها في المادة 3 المشـتركة بين اتفاقيات جنيف فضـلاً عن عدد من الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني العُرفي. [20]

القانون اليمني

ينتهك احتجاز رامز الكمراني القانون اليمني بشكل صريح. فالدستور اليمني وقانون الإجراءات الجزائية لعام 1994 ينصان على أن أي شخص يتم القبض عليه للاشتباه في ارتكابه جريمة يحال إلى القضاء خلال 24 ساعة، ولا يجوز للنيابة احتجازه لأكثر من 7 أيام دون أمر قضائي.[21] وتنص النصوص القانونية نفسها على أن للمعتقل الحق في الاتصال بشخص من اختياره فور اعتقاله، وكذلك بعد صدور كل أمر قضائي باستمرار اعتقاله.[22] وحتى تاريخ نشر هذا التقرير، مر أكثر من شهر على اعتقال الكمراني ولم تتمكن أسرته من التواصل معه أو تأكيد مكان احتجازه.

وبالنظر إلى حقيقة أن الكمراني محتجز بمعزل عن العالم الخارجي منذ اعتقاله، وإنكار أجهزة الأمن المحلية احتجازه، فمن المنطقي الاعتقاد بأن اعتقاله واحتجازه تم دون أمر قضائي صادر عن المحكمة أو النيابة. وينص الدستور اليمني وقانون الإجراءات الجزائية على أنه لا يجوز القبض على أي شخص إلا بموجب أمر قانوني صادر عن المحكمة أو النيابة. [23]

إذا كان الكمراني قد أُعتقل بالفعل دون أمر قانوني، كما يبدو أن هذا هو الحال، فإن اعتقاله يمكن أن يفي بتعريف الاختطاف بموجب القانون اليمني.[2] قانون الجرائم والعقوبات اليمني لعام 1994، وقانون مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع لعام 1998، وكلاهما يجرم الاختطاف.[24] ويضاعف القانون الأخير العقوبات على مرتكبي الاختطاف من أفراد القوات المسلحة أو الأجهزة الأمنية.[25]

[2] يلخص تحليل للمحامي اليمني علي قاسم غانم المحمدي الفرق بين القبض القانوني والاختطاف في القانون اليمني على النحو التالي " فالقبض يكون بموجب أمر صادر من الآمر بالقبض مِن مَن يملكه قانوناً وهي المحكمة أو النيابة العامة أما الإختطاف فيكون : بدون أمر من الجهات المختصة" انظر "التثقيف القانوني"، الشركة الدولية للمحامي علي المحمدي للتقاضي والاستشارات القانونية، فيسبوك، 4 يوليو 2020، https://tinyurl.com/3esn8uxz

التوصيات

الى **السلطات في عدن:**	← فتح تحقيق سريع وشامل في اختفاء رامز الكمراني و الإفصاح عن مكان احتجازه لعائلته، وفي حال كان متهماً بجريمة، يجب إحالته فوراً إلى القضـــاء وفقاً للقانون اليمني والدولي. وإن لم يكن متهماً بجريمة، يجب الإفراج السريع وغير المشروط عنه. ← فتح تحقيقات سـريعة وشـاملة في جميع حالات الاختفاء القسـري الموثقة في عدن والمناطق المحيطة بها. الكشف عن مكان وجود المخفيين لعائلاتهم. و إحالة المحتجزين المتهمين بارتكاب جرائم إلى القضاء وفقاً للقانون اليمني والدولي. وإلا يجب ضمان الإفراج السريع وغير المشروط عنهم. ← محاسبة مرتكبي حالات الاختفاء القسري وفقا لنتائج التحقيقات. ← نشـر قوائم بأسـماء جميع الأفراد المحتجزين حاليًا في مواقع الاحتجاز الرسـمية وغير الرسـمية، وأولئك الذين لقوا حتفهم أثناء احتجازهم. ← تسـهيل وصـول الجهات الفاعلة الإنسـانية المسـتقلة، وعلى رأسـها اللجنة الدولية للصـليب الأحمر، لزيارة مواقع الاحتجاز دون إشعار مسبق.
الى **الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا:**	← الانضـمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضـة التعذيب وغيره من ضـروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لتعزيز الضمانات القانونية ضد الانتهاكات الواردة هذا التقرير. ← تنفيذ ضـمانات فعالة ضـد حالات الاختفاء القسـري: الاحتفاظ بسـجلات دقيقة ومحدثة للمحتجزين، وتفعيل إجراءات لإبلاغ أسر المحتجزين بأماكن وجودهم وتسهيل وصول المحتجزين الى التمثيل قانوني.
الى **الحكومة الأمريكية:**	← ممارسـة الضـغط الدبلوماسـي على دولة الإمارات العربية المتحدة لضـمان توقف شـركائها المحليين في اليمن عن القيام بعمليات الاخفاء القسري الموثقة جيدًا كما هو موضح في هذا التقرير.

اتصل

Info@justice4yemenpact.org

الملحق: حالات الاختفاء القسري التي وثقها أعضاء تحالف ميثاق العدالة لليمن

يعرض الرسم البياني التالي حالات الاختفاء القسري التي وثقتها منظمة سام للحقوق والحريات ورابطة أمهات المختطفين. يسلط الرسم البياني الضوء على الحالات التي ارتكبتها قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات العربية المتحدة، وهي المسؤولة الأولى عن حالات الاختفاء القسري في عدن والمناطق المحيطة بها كما هو موضح في هذا التقرير.

حالات الاختفاء القسري التي وثقتها رابطة أمهات المختطفين ومنظمة سام

تتناول وثائق رابطة أمهات المختطفين الحالات التي حدثت في الفترة من 2018 إلى 2022؛
بينما تتناول وثائق منظمة سام للحقوق والحريات (سام) الحالات التى حدثت فى الفترة من 2015-2021

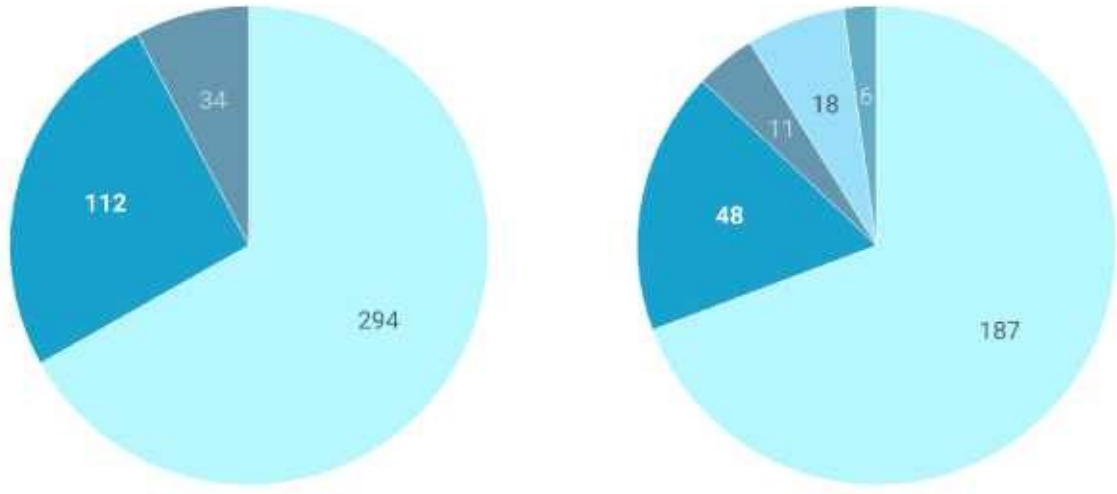

رابطة أمهات المختطفين:
الإجمالي:
440

منظمة سام للحقوق والحريات (سام):
الإجمالي:
270

القوات السعودية والقوات المدعومة من السعودية
الجكومة اليمنية
الحزام الأمني
الحوثيون-أنصار الله
المقاومة الوطنية في الساحل الغربي

المصدر:" العدالة للمختطفين"، رابطة أمهات المختطفين، 5 مارس 2023؛ ' الغياب الطويل'، منظمة سام للحقوق والحريات، أغسطس 2021 - تم إعداده باستخدام داتاورابر

الحواشي

[1]انظر على سبيل المثال "أغلقوا مراكز الاحتجاز غير القانونية في عدن وحضرموت"، سام للحقوق والحريات، 22 مايو 2017، https://tinyurl.com/37tz8uch؛ 'في سجون اليمن السرية، الإمارات تعذب والولايات المتحدة تستجوب' وكالة أسوشيتد برس، 22 يونيو 2017، https://tinyurl.com/yp4zxw4t؛ "اليمن: الإمارات تدعم القوات المحلية المسيئة" هيومن رايتس ووتش، 22 يونيو 2017، https://www.hrw.org/news/2017/06/22/yemen-uae-backs-abusive-local-؛ 'اليمن: 'الله وحده يعلم إن كان على قيد الحياة': "الاختفاء القسري وانتهاكات الاحتجاز في جنوب اليمن" منظمة العفو الدولية، 12 يوليو 2018 https://www.amnesty.org/en/documents/mde31/8682/2018/en/ 'في الظلام' مواطنة، 30 يونيو 2020، https://www.mwatana.org/reports/in-the-darkness؛ 'حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر 2014 ' (A/HRC/42/CRP.1)، فريق الخبراء البارزين الدوليين والإقليميين المعنيين باليمن، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 3 سبتمبر 2019، الفقرات 246-220

[2]"غياب طويل: تقرير حقوقي يوثق حالات الاختفاء القسري في اليمن في الفترة من 2015 إلى 2021، "سام للحقوق والحريات"، أغسطس 2021، https://samrl.org/pdf/longabsenceAR.pdf ؛ "العدالة للمختفين" رابطة أمهات المختطفين، سبتمبر 2023 ، https://tinyurl.com/bd99c3zj

[3] "وسط تحذيرات من عودة الصراع المحلي... توتر أمني بين عدن وأبين على خلفية المسيرة المليونية لمناصرة عشال " اليمن مونيتور، 2 أغسطس 2014، https://tinyurl.com/3pystdaa؛ "تطورات قضية عشال في عدن" المشاهد، 4 أغسطس 2024، مستجدات «قضية عشال» في عدن - المشاهد نت (almushahid.net)؛ ""المجلس الوطني لشبوة" يعتزم تشكيل فريق لرصد ملف المخفيين قسراً من قبل مليشيات [المجلس] الانتقالي" جنوب اليمن، 6 أغسطس 2024، https://southern-yemen.net/5274 ؛ "إعلان 'الائتلاف الوطني الجنوبي' بشأن حضرموت وقضية الأشعل ورسائل نارية للمجلس الانتقالي"، 13 أغسطس 2024، https://www.almashhadnews.com/288361

[4] "مؤتمر صحفي - نتائج التحقيق في قضية اختطاف الفريق علي عشال" قناة عدن المستقلة، يوتيوب، 1 أغسطس 2024، https://www.youtube.com/watch?v=x-PUmOs-XXY

[5] "غياب طويل: تقرير حقوقي يوثق حالات الاختفاء القسري في اليمن من 2015 إلى 2021،" منظمة سام للحقوق والحريات، أغسطس 2021؛ "الإمارات العربية المتحدة تمول الاغتيالات السياسية في اليمن، بي بي سي، 22 يناير 2024، https://www.bbc.com/news/world-middle-east-67945137

[6] "لملس يأمر بمنع المسيرة المليونية لمناصرة عشال ، والانتقالي يصف قبائل أبين بالعناصر المشبوهة" اليمن الجنوبي، 2 أغسطس 2024، https://southern-yemen.net/4999 ؛ "مساء اليمن - المجلس الانتقالي يواجه المسيرة المليونية لمناصرة عشال بالاعتقالات والرصاص، ماذا بعد؟ قناة بلقيس، 3 أغسطس 2024، https://www.youtube.com/watch?v=bC4PkwDNdIE ؛

[7] "المرجع السابق. انظر أيضًا، "عدن تحترق: اعتقال عائلة المختطف نايف القهبي خلال المسيرة النارية"، المشهد نيوز، 4 أغسطس 2024، https://www.almashhadnews.com/287645 ؛ 'عدن... قوات [المجلس] الانتقالي تداهم فندقاً وتعتقل أحد قادة الاحتجاجات المطالبة بالكشف عن مصير المختطف عشال'، المصدر أونلاين، 13 أغسطس 2024، https://almasdaronline.com/articles/300250

[8] "المجلس الانتقالي يضيف قيادياً في 'لواء العمالقة' إلى قائمة المختطفين في عدن"، وكالة الأنباء اليمنية، 6 أغسطس 2024، https://www.ypagency.net/662100

[9] "اختطاف شاب في مدينة التواهي من قبل قوات الأمن"، المشهد نيوز، 7 أغسطس 2024، https://www.almashhadnews.com/287881

"المجلس الانتقالي يضيف قيادي في 'لواء العمالقة' إلى قائمة المختطفين في عدن"، وكالة الأنباء اليمنية، 6 أغسطس 2024

[10] "ضبط أسلحة قطرية داخل أحد أوكار تنظيم الإخوان في عدن"، سكاي نيوز عربية، 12 يوليو 2019، https://shorturl.at/57ePr

[11] "رامز كرماني يفضح إعلام [المجلس] الانتقالي وما يسمى بـ 'مكافحة الإرهاب' في عدن الذي أعلن عن اعتقاله كإرهابي"، المرصد بوست، يوتيوب، 14 يوليو 2019، https://www.youtube.com/watch?v=4yLAIegG-sY&t=39s

[12] "قضية اختطاف جديدة في عدن"، عدن جاد، 6 أغسطس 2024، https://tinyurl.com/3az776yc

[13] "الانتقالي يضيف قيادي في 'لواء العمالقة' إلى قائمة المختطفين في عدن"، وكالة الأنباء اليمنية، 6 أغسطس 2024

[14] "اليمن: 'الله وحده يعلم إن كان على قيد الحياة': الاختفاء القسري وانتهاكات الاحتجاز في جنوب اليمن"، منظمة العفو الدولية، 12 يوليو 2018؛ 'في الظلام'، مواطنة، 30 يونيو 2020

[15] "وضع حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر 2014(A/HRC/42/CRP.1) "، فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 3 سبتمبر 2019، الفقرة 29

[16] "ضمان المسؤولية: المادة 1 المشتركة ومسؤولية الدولة عن الجهات الفاعلة من غير الدول"، مجلة تكساس للقانون، المجلد 95:549، متاح على : https://texaslawreview.org/wp-content/uploads/2017/03/Hathaway.pdf

[17] "المجلس الانتقالي الجنوبي يصدر إعلانًا هامًا"، المجلس الانتقالي الجنوبي، 16 ديسمبر 2019، https://stcaden.com/posts/10886

[18] " مكتب الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، العاشر (تويتر سابقًا)، 16 يناير 2024، https://x.com/stc_hrd/status/1747148360044237077 ؛ "الأمانة العامة تنظم محاضرة لقوات الحزام الأمني بشأن مبادئ القانون الدولي الإنساني"، المجلس الانتقالي الجنوبي، 20 يونيو 2023، https://www.stcaden.com/posts/21421;

مكتب الشؤون القانونية وحقوق الإنسان، فيسبوك، 16 مايو 2023، https://shorturl.at/iacbU

[19] "وضع حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر 2014 (A/HRC/45/CRP.7) "فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين المعني باليمن، مجلس حقوق الإنسان، 29 سبتمبر 2020، الفقرة 151

[20] المرجع نفسه، الفقرة 152

[21] الدستور اليمني، المادة 48 ج؛ قانون الإجراءات الجزائية، المادة 76

[22] الدستور اليمني، المادة 48 د؛ قانون الإجراءات الجزائية، المادة 77

[23] الدستور اليمني، المادة 48 ب؛ قانون الإجراءات الجزائية، المادتان 70 و172

[24] قانون الجرائم والعقوبات، المادة 249؛ القانون 24 لسنة 1998 بشأن مكافحة جرائم الخطف واللصوصية، المواد 1-12

[25] القانون رقم 24 لسنة 1998 بشأن مكافحة جرائم الخطف واللصوصية، المواد 1-12، المادة 8